حزب الافندية

ادر عينيك تجد مقاعد المقاهى غاصة بالشبان حيث يعرفون كيف يقتلون أوقاتهم قتلا ذريعا . هؤلاء هم حضرات العاطلين فى القطر المصرى الذين نالوا من العلم شيئاً لا يؤهلهم لشىء مجد ولذلك ينتظر كل منهم دوره للخدمة الحكومية بفارغ الصبر وجل همه منحصر فى السعى لايجاد واسطة تساعده على قبض مرتب وهو هنى البال ناعمه لا يهتم اذا أثمر عمله أم لم يثمر ولا يبحث فيما اذا كان وجوده ضرورى لخدمة الدولة أم مضر بها وهو الغالب

أفهم ان العطلة تتسبب فى الغرب عن الضائقة المالية التى تجبر العمال على البطالة امدا قليلا أو كثيرا من الزمن يواجهون فيه العسر بانواعه ولذلك تحركوا هناك لضمان معاش عائلاتهم ونشأت عن حركتهم هذه نقابات العمال التى تمت بدورها فاصبحت احزابا لها كلمة مسموعة يخشى الرأسماليون نفوذها

أما هنا ، في بلاد العجائب ، فانك تجد حزب الافندية مفكك الاوصال لا تجمع اعضاءه جامعة قوية وليس هناك انسجام بين أفراده . وان كان لهم صرخة حرب فتلك « الى المحسوبية » الامر الذى يحط من عزة أنفسهم اذا كان لهم شىء يسمى عزة نفس . هؤلاء الافندية لا يبحثون عن عمل كما هو الحال فى الغرب بل يتخيلون ان عملهم منحصر فى قبض الرواتب الكبيرة نسبيا والجلوس على المكاتب للقيام باقل عمل ممكن - وهذا اذا اضطروا لركوب هذا المركب الخشن - فاذا لم تيسر لهم الظروف ذلك فهم طفيليات تتعلق باقربائها وانسبائها لامتصاص دماء تعب في ايجادها هؤلاء

لا يستحى الواحد منهم أن يكون عالة على غيره (حفظا لكرامته) ناسيا ان الاتكال على الغير والعمل لخطف اللقمة التى اتعب نفسه ذلك الغير فى تحصيلها

ليس فيه أثر للكرامة ولا لعزة النفس وليس الذنب بمنصب على حزب الافندية وحده بل يقع جزء كبير من المسئولية على حزب المغفلين الذين يسلمون بنظرية (الكرامة الشخصية وعزة النفس) الى آخر ماهنالك من السفاسف المماثلة لذلك

لست أدرى بالضبط لم لا يطرد الاب ابنه اذا بلغ سن الرشد وكان قادرا على العمل بدلا من ان يحميه كما يفعل ظنا منه ان فى ذلك حفظا لماء وجهه وصونا لسمعة العائلة ؟ كذلك لست اعلم لماذا تظل الحكومة وهي المسيطرة على المعارف متبعة سياسة التعليم الخرقاء التى وضعت لاسباب معلومة منذ عشرات من السنين ؟ فبرامج التعليم ، رغم التغييرات الصورية التى حدثت فيه أخيرا فقط ، لبرامج مزرية يجب أن تقلب رأسا على عقب بعد ان تبدل روحها لانه لافائدة من ترميم مائبت ان أساسه مختل وواه

ان عدد المنتمين لحزب الافندية آخذ فى الازدياد سنة بعد سنة ولست أدرى ماهي خطة الحكومة — اذا كان لها خطة — لمكافحة ذلك الخطر المادى والاخلاقى معا فان أولئك النفر هم جهود ضائعة على الامة يدفعهم حبهم (لحفظ كرامتهم) الى التستر عند ارتكاب الاعمال الشائنة بحثا وراء الرزق . فهل فكرت الحكومة فى توسيع ادارتها كى توجد عملا لاكثر عدد ممكن لاولئك المتذمرين ؟

ولا أجسر أن أقول ان الوقت الذى لا يمكن فيه توسيع الادارات الحكومية لاشك آت فان فى امكان الحكومة ان تستغنى الآن عن ثلثى موظفيها دون أن تتأخر اعمالها قيد شعره بل أزيد على ماسبق بان كثرة عدد المستخدمين والموظفين وكبار الموظفين فى المصالح الحكومية قد كثر معه الاخذ والرد . فبكثرة المستخدمين وغيرهم كثر عدد المشتغلين بالحسابات وكثر عدد موظفى أقلام المستخدمين وازدادت الغرف والاثاثات والخدمة ، وبالطبع نتج أيضا ازدياد موظفى الاقلام الاخرى كالتوريدات والقيودات

إن أول ما يتبادر لذهن رئيس القلم هو الشكوى من قلة المستخدمين وهو يرمى بذلك لتكبير قلمه ليكون قسما ولا يكتفى اذا وصل الى ذلك الهدف بل يشتكي. ويشتكي حتى يصبح على رأس مصلحة تحوى المئات من الموظفين والمكاتب والمخدم وتستهلك اطنانا عديدة من الاوراق والاقلام ليتمكن كل موظف من اثبات انه يعمل وذلك بتسويد عدة صفحات بكلام غير مفيد

يقولون انهم عازمون على التوفير ولكن كيف يباح لهم توفير موظف واحد من قلم الحسابات فى حين ان عدد الموظفين لم ينقص الا واحدا من قلم الحسابات يحيلون أعماله التى لا تذكر من حيث القيمة ـ ولكنها ذات كمية ـ الى أخوانه الآخرين؟فهل يرضى رئيس قلم الحسابات ان يرأس عشرة أنفس فى حين ان رئيس السكرتارية لديه اثنى عشر موظفا ؟ ومعنى هذا في عرف الدواوين أن شغل الثانى اهم من عمل الاول ومسئوليته اكبر ولذلك فهو أحق بالترقى

يجب أن تقوم الحكومة بعملية جراحية مؤلمة لاستئصال هذه البيروقراطية (التحكم المكتبى) وما عليها الا استئصال الفخفخة الكاذبة والالقاب الضخمة فلتكن كل ادارة حالية وكل قسم قلما ولتكن كل مصلحة ادارة ولتدمج كل وزارتين أو ثلاثة معا في وزارة واحدة ولتحول كل من تستغنى عنهم من الموظفين للتعليم فى المدارس الثانوية والابتدائية والاولية حتى ينقرض هذا الجيل فيكون عملها بالاقل منتجا ولو أنه منهك لمالية الدولة كما هو الحال فى الوقت الحاضر مع فارق هو ان الحالة الحاضرة ليست مجدية بالمرة . وربما يتشدق البعض قائلين ان المدرس يجب أن يلم بمبادىء التربية وهذا الاعتراض وجيه. فما الذى يضر الحكومة اذا وضعت على رأس كل مدرسة ناظرا من خريجى المعلمين يجبر على تدريس المواد التى يحتاج اليها المدرسون ثم يعقد لهم بعد ذلك امتحانا فى كل موضوع ؟

أريد أن اسأل اذا كان وجود مهندس للرى واحد فى كل مركز كاف للقيام باعمال مهندسين اذا وضع تحت أمره موتوسيكلا يسوقه خادم أم لا؟ وهل يكفى

لكل مركز طبيب. وغير هؤلاء اذا سهلت الحكومة لهم طرق الانتقال وفى امكانها أن تفعل ذلك مع توفير المصاريف التى تتكبدها الآن بلا فائدة . وانك ترى الموظفين صغارهم وكبارهم ينتقلون فى الارياف وهم يتمايلون زهوا وعجبا وقد ساعد على ذلك استحالة انتقالهم بسرعة من مكان الى آخر بالمبلغ الذى تفرضه عليهم الحكومة ـ رغبة فى الاقتصاد ـ ولذا تجدهم يتخذون عمل اليوم فى يومين أو اكثر مع ان وضع موتوسيكلا تحت أمر كل منهم يجعله ينهى عمل اليوم فى بضع ساعات. واعتقد ان وضع كميات من البنزين فى « النقطة » او « المركز » يساعد على تخفيف المصاريف وعلى مراقبة حركاتهم بطريقة اكثر فائدة من المراقبين والمفتشين والمساعدين الخ. هذا بشرط أن لا تفرض الحكومة على الواحد منهم قطع مائة ألف ميل يوميا مع استهلاك اكثر من البنزين

حقيقة ان عزة النفس التى يتمسك بها أعضاء حزب الافندية اذا أضيفت الى العطف القسرى الذى يظهره الاقارب لاولئك الكسالى يعود الى تربيتنا الاخلاقية بدرجة كبيرة ولكن الملاجىء الاميرية التى تفتحها الحكومة على مصراعيها هي اكبر محرض على هذا الكسل فعليها أن تبدأ بالاصلاح ولا تفتح ابواب دواوينها لاقارب المتنفذين لغير سبب وان تحول تيار الاستخدام الحكومى الحالى الى الاصلاح عن طريق نشر التعليم. لان عدد أولئك المتعلمين سيزداد كثيرا فى المستقبل ولله الحمد الذى لا يحمد على مكروه سواه تحول الامتيازات الاجنبية دون التحتيم على المحلات الاجنبية باختيار هؤلاء بدلا ممن هم من أمثالهم من موظفيها الاجانب

وهنا يجب أن لا يفوتنا ذكر اليد التى يسديها بنك مصر لشباب الامة فيدربهم فى منشئاته على العمل المفيد وبالرغم عن انهم لم ينالوا قسطا وافرا من التربية الراقية، فان البنك قد أعد منهم كمية صالحة يمكن الاعتماد عليها لدرجات متفاوتة من الثقة

ابو الوفا